

# تحرك عاجل

## تأييد حكم بحق مدافع عن حقوق الإنسان بعد استئنافه

في 15 يناير/كانون الثاني 2018، أيدت محكمة التمييز حكماً بالسجن لمدة عامين بحق المدافع عن حقوق الإنسان، وسجين الرأي نبيل رجب، على خلفية مقابلات أُجريت معه في 2015 و2016. وفي دعوى منفصلة رُفعت ضده، فيما يتصل بتعليقات نشرها على حسابه على تويتر؛ استمعت المحكمة الجنائية للمرافعة الأخيرة للدفاع، وتحدد موعد إصدار الحكم في 21 فبراير/شباط 2018.

في 15 يناير/كانون الثاني 2018، أيدت محكمة التمييز بالمنامة عاصمة البحرين حكماً بالسجن لمدة عامين بحق نبيل رجب، لإدانته بـ"نشر أخبار وبيانات وشائعات كاذبة حول الوضع الداخلي من شأنها أن تقوّض مكانة المملكة وسمعتها"، فيما يتعلق بمقابلات تليفزيونية أُجريت معه في 2015 و2016. وكانت قد بدأت محاكمته في 23 يناير/كانون الثاني 2017، وانتهت، في 10 يوليو/تموز 2017، بإدانته والحكم عليه بالسجن لمدة عامين. وأُيد الحكم بعد استئنافه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وسوف يُنهي نبيل رجب مدة عقوبته في آخر ديسمبر/كانون 2018. ويجري احتجاز نبيل رجب بسجن جو.

ففي 15 يناير/كانون الثاني 2018، مثل نبيل رجب أيضاً أمام المحكمة الجنائية العليا في جلسة المرافعة الأخيرة للدفاع، في إطار محاكمة أخرى على تعليقات، تتعلق بالحرب في اليمن، ومزاعم وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو، نشرها وأعاد نشرها على حسابه على تويتر. وحددت المحكمة 21 فبراير/شباط 2018 موعداً لإصدار حكمها. وقد يواجه نبيل رجب السجن لما يصل إلى 15 عاماً، في حال ثبوت إدانته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب على الفور وبدون شرط أو قيد، وإلغاء الحكم بإدانته، وإيقاف الإجراءات المُتخذة بحقه؛ حيث أنه سجين رأي، احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛



- دعوة السلطات إلى العمل على عدم تعرض نبيل رجب للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة؛ وعلى الإتاحة له، على نحو دائم، الاتصال بأسرته ومحامين من اختياره هو، والحصول على الرعاية الصحية الكافية؛ ريثما يُفْرَج عنه؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي؛ والتي تتضمن المادة 216 من قانون العقوبات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 فبراير/شباط 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة  
مكتب جلالة الملك  
ص.ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين  
فاكس: +973 1766 4587

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة  
وزارة الداخلية

ص.ب. 13 المنامة، البحرين  
فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi\_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة  
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص.ب. 450 ، المنامة، البحرين  
فاكس: +973 1753 1284

النموذج الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/>

تويتر : @Khaled\_Bin\_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث العشرون للتحرك العاجل UA 249/14. ولمزيد من المعلومات:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/7582/2017/ar/>

# تحرك عاجل

## تأييد حكم بحق مدافع عن حقوق الإنسان بعد استئنافه

### معلومات إضافية

اعتقل 15 رجلاً من الشرطة، يرتدون ملابس مدنية، نبيل رجب رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، والمدافع البارز عن حقوق الإنسان، في حوالي الساعة الخامسة فجراً من يوم 13 يونيو/حزيران 2016، في منزله بقرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، واقتادوه إلى "مديرية التحقيقات الجنائية". وفي اليوم التالي، اقتيد إلى "مكتب النيابة العامة"، وأتهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة في مقابلات تلفزيونية من شأنها النيل من هيبة واعتبار المملكة". وعلم نبيل رجب، بينما كان محتجزاً، في 26 يونيو/حزيران 2016، بأنه سيمثل في محاكمة في 12 يوليو/تموز 2016، بسبب تعليقات نشرها، وأعاد نشرها على تويتر، تتعلق بالحرب في اليمن، ومزاعم وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو. وأتهم بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وأمرت المحكمة، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالإفراج عن نبيل رجب؛ بيد أن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأمرت بإعادة اعتقاله، والزج به داخل الحجز؛ فيما يتصل بالتحقيق بشأن المقابلات التلفزيونية التي أجريت معه في 2015 و2016. وبدأت محاكمته على خلفية هذه المقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017. وفي 10 يوليو/تموز 2017، أُدين نبيل رجب، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين؛ ثم أُيد الحكم بعد استئنافه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

واحتُجز نبيل رجب داخل الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر منذ اعتقاله. وفي مطلع إبريل/نيسان 2017، نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية، بالقلعة، عقب إصابته بمضاعفات إثر عملية جراحية أُجريت له. و في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، نُقل نبيل رجب إلى سجن جو، حيث حُلِق شعره عنوةً، وخضع لتفتيش ذاتي شامل، وصودرت كتبه وملابسه. وفي تلك الليلة، داهم حراس السجن زنزانته، بينما كان نائماً، وفتشوه تفتيشاً ذاتياً مرة أخرى، وهم يصيحون به.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، ووصف من خلالها الأوضاع في البحرين ومحاكمته؛ كما حث إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استُجوب أمام النيابة العامة، وأُتهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة المملكة" فيما يتعلق بمقاله. ولم يُحدد أي موعد بعد لمحاكمته في هذه القضية.

وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة "لو موند". وبعد يومين، استُجوب نبيل رجب بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، وأُتهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة"، ومحاولة تعريض العلاقات معها للخطر". وأُحيلت القضية إلى النيابة العامة؛ إلا أنه لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسميًا. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2017، استُجوب نبيل رجب أمام "نيابة الجرائم الإرهابية" بشأن تعليقات وصورة نُشرت على حسابات تحمل اسمه، على وسائل التواصل الاجتماعي، في يناير/كانون الثاني 2017. وكانت الصورة لملك البحرين، ومكتوب عليها الآية القرآنية "أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ"، ونُشرت على حساب باسم نبيل رجب على انستغرام؛ بينما نُشرت على صفحته على تويتر تعليقات عن عدم التعامل مع مؤسسات الدولة والدعوة إلى التظاهر احتجاجًا على إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون الثاني 2017؛ إلا أن نبيل رجب نفى تهمة "التحريض على كراهية النظام"، و"التحريض على عدم الامتثال للقانون"، ونشر أخبار كاذبة". ولم تُحال القضية بعد للمحاكمة؛ إلا أنها قد تُحرك في أي وقت.

وفي مايو/أيار 2014، أمضى نبيل رجب مدة عقوبة السجن لعامين، في سجن جو، حيث صدر بحقه حكم، على إثر تهمة المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" في المنامة، خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012، "دون إخطار مسبق". كما صدر بحقه قرار بالمنع من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وقضى أيضًا جزءًا من فترة حكمٍ بسجنه لمدة ستة أشهر، خلال الفترة بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز 2015، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، فيما يتصل بنشره تغريدتين على تويتر في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وأُفرج عنه في 13 يوليو/تموز 2015، لدواعٍ صحية، بعدما مُنح عفوًا ملكيًا. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر الذي أُصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا أن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015، والذي لا يزال ساريًا حتى الآن.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 249/14 رقم الوثيقة: MDE 11/7722/2018 البحرين بتاريخ: 16 يناير/كانون الثاني  
2018